3-الإصلاحات المنظومة التربوية في الجزائر:

1-بعد الاستقلال:

المدرسة هي القوة الفاعلة والقادرة على بناء العقول وقيادة المجتمع والسير به في الاتجاه الذي يضمن بقاءه وتطوره، وهو دور بنائي يفرض على المجتمع أن يحيطها بالرعاية الكاملة ويمدها بما يعزز قدراتها ويطور جهودها حتى لا تبقى في قطيعة عن البيئة التي أنشأتها وربما هذا هو الدور الذي كان على المدرسة في الجزائر أن تضطلع بع بعد الاستقلال والواقع أن المدرسة التي ورثناها كانت مدرسة غريبة عن مجتمعنا في توجهاتها ولغتنا وأهدافها، ومع ذلك تم تبنيها مع الإدراك بأنها لا تنسجم في كثير من جوانبها مع الحقائق الوطنية، لأنها أسست في الأصل لأهداف تخدم الغاية الاستعمارية، فهي مدرسة تعيش في ظل الدولة الجزائرية تحيا معنا وتحت إشرافنا، ولكن روحها ظلت مرتبطة بالظروف التي أنشأتها ومتأثرة بالنمط الثقافي التي عاشت في كنفه أكثر من قرن والخطاب السياسي لم يخف هذه الحقيقة، ولم يتجاهلها بل كثيرا ما صرح بها، واعتبرها وضعية غير طبيعية، ودعا إلى تصحيحها ولكن هذه الدعوة لم تترجم إلى أفعال وإجراءات وقرارات عملية، مما أبقى المسعى الإصلاحي يتأرجح بين القول والفعل، بين القرار السياسي والإجراء الإداري، بين النوايا والممارسات والحقيقة، إن المدرسة الجزائرية لم تولد مع بداية الاستقلال وإنما الذي ولد هو الإطار الفكري والمذهبي الذي بقي فكرة مدونة في الوثائق وشعار يردد في الخطب والمناسبات.

لقد اتجه المسؤولون على المدرسة آنذاك إلى الاحتفاظ بالوضع مع إحداث التغيرات الممكنة، والتي من شأنها أن تمهد لإقامة نظام تربوي وطني، يعوض النظام الموروث أو يعدله، وطبقا لهذا التفكير فإنه يمكن أن نقر بأن عملية الإصلاح مرت على ثلاث مراحل:

أ-مرحلة التبني والتوجيه:

أي تبني المدرسة الموروثة يشكل الخطوة الأولى التي أصبح نظام التعليم فيها تابعا لدولة الجزائرية، ومن بين الإجراءات التي تم اتخذاها في هذه المرحلة:

-ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.

-توجيه عناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريسه.

-تكثيف الجهود الرامية إلى توفير إطارات التعليم والتي كان توفيرها يشكل عبئا ثقيلا على الدولة.

-إيصال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع سيادة الدولة ونلاحظ أن المدرسة في هذه المرحلة لم تعرف تغييرا في البرامج ولا في التنظيم.

ب-مرحلة الإصلاح الجزئي والتصحيح الضروري :

لقد تواصلت عمليات التصحيح والإصلاح ولكن بأسلوب يفتقر إلى الدقة في التخطيط والوضوح في الرؤية مما أبقى الاتجاه غامضا والغاية غير واضحة، فالاحتفاظ بمكونات المدرسة الموروثة وإدخال عناصر جديدة في صلب نظامها التعليمي جعل المؤسسة التعليمية الواحدة تتعامل مع نظامين متوازيين نظام تميزه خصائص المدرسة الفرنسية، ونظام يرمز إلى خصائص المدرسة الوطنية، وقد حققت عمليات الإصلاح التي تمت في هذه المرحلة النتائج التالية:

-تعريب الصفوف الأربعة الأولى من التعليم تعريبا شاملا.

-تعريب ثلث أقسام المواد العلمية.

-تعريب المواد الاجتماعية : التاريخ والجغرافيا، الفلسفة، في مختلف المراحل.

-ضبط التصور القانوني الكامل لبناء نظام تربوي وطني.

ج-مرحلة التغيير الشامل وبناء النظام التربوي الوطني:

إن أي تغير شامل أو إصلاح عميق في النظام التربوي لابد أن يكون مستخلصا من الظروف والتجارب التي مر بها المجتمع الجزائري، ويعبر عن توجهات وتطلعات أجياله، مؤسسات وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسيا واجتماعيا، ابتدأت بصدور أمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر، وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم وتأمينه لمدة 09 سنوات، وقد شرع في تصميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981 (المدرسة الأساسية).

ومن أهم ما يميز هذا النظام التربوي:

-إقرار نظام التعليم الأساسي الذي يعوض النظام الابتدائي والمتوسط، ويمدد المرحلة الإلزامية إلى 09 سنوات ويدمج في مناهجه بين العمل الفكري والعمل اليدوي ويربط المدرسة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

-جعل اللغة العربي لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل، لتتحقق الغاية الأساسية من تجديد النظام وهي توحيد التعليم وتأصيله وربطه بقيم المجتمع.

-التركيز على التربية العلمية والتكنولوجية التي تتيح للمتعلمين توظيف المعارف النظرية في مجالات العمل التطبيقي.

-تنظيم تعليم اللغات الأجنبية بصفتها روافد مساعدة على التفتح والاستفادة من تجارب الغير.

-تجديد نظام التعليم الثانوي وتنويع المسارات الدراسية التي تنظم الاختصاصات على أساس مع تطوير أساليب التوجيه وطرائق التعامل مع المعرفة.

ويرى عبد القادر فضيل أن ثم تكليف المدرسة ما لا تطيق حين حدد لها عديدا من المهام من خلال النصوص المنظمة لنظام التربية والتعليم، وأثقلناها بالكثير من

المسؤوليات، ولكننا لم نمكنها مما يعينها على تأدية هذه المهام يكسبها القدرة على تحقيق ما هو منوط بها، فالمدرسة التي أنشأت بمقتضى نصوص الإصلاح الصادرة في 1976/04/16 حددت لها رسالة جديدة وأهداف متطورة، تنسجم مع اختبارات المجتمع ومع حقائق العصر ولكن الوضع القائم في الميدان لم يتغير كما كان عليه، ومن ثمة فمطالبتها بالتغيير والتجديد والسير المنتظم الذي رسم لها، والسعي لتحقيق الأهداف المسطرة من غير أن نمكنها من وسائل النهوض بذلك شيئا يفوق قدرتها .

الإصلاح التربوي الأخير (2000):

يتزايد الإدراك مع بدء الألفية الثالثة بأن المجتمع الجزائري يمر على أعتاب مرحلة جديدة من التحولات المجتمعية، خصوصا بعد ما كانت منه الجزائر في سنوات العشرية السوداء، من ويلات الإرهاب الذي دمر ويتم وشرد الكثير من الجزائريين وحاول المساس بمقومات الشخصية للمجتمع الجزائري، وجب على الدولة الخروج من كل هذه التحولات والحل الأنسب في نظرتها هي المدرسة والجيل الذي تعمل على إنشائه المدرسة.

لذا كان التفكير في استحداث إصلاح جديد للنظام التربوي لمواكبة كل التطورات الجديدة والخروج من الأزمة والدمار الذي خلفه الإرهاب آنذاك، وكانت المحاور الكبرى للإصلاح الجديد:

-تحسين نوعية التأطير، التحوير البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية.

وقد مر الإصلاح التربوي الأخير بعدة خطوات صاحبت تنفيذه وهي كالتالي:

أ-مسار تطبيق الإصلاح التربوي:

-إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية مع حلول سنة 2001.

-قرار مجلس الحكومة شهر أفريل 2002.

-بداية الإصلاح الهيكلي والتربوي والبيداغوجي 2003-2004.

-وثيقة وزارة التربية الوطنية تحت عنوان مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية في أكتوبر 2003.

-العمل بفكرة مشروع المؤسسة بداية السنة الدراسية 2006-2007 المنشور رقم 153 المؤرخ في 05 جوان 2006

ب-اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

جرى في ماي 2000 تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام و التأطير التربوي بشكل خاص، السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية الجزائرية بكاملها وقد توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطور

المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال.

-مهام اللجنة:

تتكفل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالقيام بمجموعة من المهام التالية:

-التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج الإيجابية والسلبية المسجلة مع تحليل أسبابها العميقة.

-تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها المنظومة التربوية وتحدد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع العالم ليتم تنامي تطور المعارف والتغيرات الثقافية والعلمية والتكنولوجية.

-اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي مجاني وضمان التكافؤ في فرص النجاح.

-التأكيد على الظروف الكفيلة وضمان النجاح لأكبر عدد من التلاميذ.

-اقتراح اختيارات تساعد على حل المشاكل المتعلقة بتنظيم التعليم ما بعد الأساسي

-دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات والمناهج البيداغوجية.

-دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية لتمكين التلاميذ من الوصول المباشر إلى المعارف العالمية وتسهيل الانفتاح على الثقافات.

-تحديد الظروف واقتراح ما يستلزم من أجل إدماج التكنولوجيا الجديدة.

-اقتراح منظومة فعالة ومستقرة لتكوين وتقييم المكونين.

تتوخى اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما إلى مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية وأخيرا اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم.

التغيرات التي أدخلت في مستوى البرامج:

لقد أدخلت جملة من الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسية 2005/2004/2003 وهكذا يدرج الطور المسمى بالتربية التحضيرية في منطق إعادة الهيكلة الجديدة للنظام، مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات.

أما طور التعليم الابتدائي فإن مدته تقلصت من 6 سنوات إلى 5 سنوات، وتتمثل هذه الإجراءات أيضا استحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم " التربية العلمية التكنولوجية" حيث تدرس ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، كما تشمل تعليم

اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى تدرس ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، واعتماد الرموز العالمية في مادة الرياضيات وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى إدخال اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي.

أما التغييرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد، مدة هذا الطور من ثلاث سنوات إلى 4 سنوات، وتعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الأولى متوسط، واعتماد نظام الترميز العالمي وإدراج المصطلحات العلمية وتعويض مادة التربية التكنولوجية بمادة جديدة هـي "العلوم الفيزيائية والتكنولوجية" ونشير هنا أيضا إلى أن اللغة الأمازيغية تحتل مكانتها كلغة وطنية.

-تنصيب البرامج:

نظرا إلى الاستعجال السياسي فإن عملية برمجة وتنصيب البرامج في الميدان قد شرع فيها ابتداء من شهر سبتمبر 2003، وشملت السنة أولى ابتدائي والسنة أولى متوسط بصفة آنية لتصل في نهاية المطاف إلى السنة الرابعة متوسط والسنة الخامسة ابتدائي في سبتمبر 2007، وتطرح هذه البرمجة مشكل تسيير تدفقات التلاميذ وحركة المعلمين، لأن إضافة السنة الرابعة في الطور المتوسط تتطلب مزيدا من المحلات والمؤطرين ، كما أن التقاء دفعة التلاميذ المتخرجين من السنة السادسة القديمة للتعليم الأساسي والمتخرجين من السنة الخامسة الجديدة للتعليم الابتدائي سيولد دفعة مضافة العدد من التلاميذ، وهذا الوضع يطرح مشكلتين متماثلتين هما:

-الحاجة إلى محلات مدرسية وإلى التأطير

-الاختلاف في ملمح الدخول في السنة الأولى متوسط بين الدفعتين من التلاميذ وهذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات بيداغوجية نوعية لضمان تكافؤ الفرص عند نهاية الطور المتوسط، بين دفعتين من التلاميذ لم يتبعوا نفس المسلك ولا نفس البرامج فإذا كان التفكير متواصلا من الناحية البيداغوجية فيما يخص الحاجة إلى المحلات حيث برمج إنجاز أكثر من 900 متوسطة في سنة 2009، فإن التأطير يبدو خاليا من المشاكل بتخفيض مدة الدراسة إلى خمس سنوات في الابتدائي (يترتب عن ذلك فائض في معلمي الابتدائي)، غير أن هناك عمليات المحاكاة التي ستجري بغية تحضير المواسم الدراسية المقبلة برصانة لأن هذه الفترة صعبة ويليق أن تحضّر بدقة كبيرة.

إذن فإن تحسين ملائمة ونوعية التدريبات هي هدف الإصلاح التربوي الجديد، وهذه التغييرات البيداغوجية تمثل رؤية جديدة للتربية وهي رؤية محددة بالمقاربة بالكفاءات والتي تضع المتعلم في مركز العملية التدريبية والتعليمية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأنه هناك ثلاث مستويات أساسية للإصلاح الجديد:

*تجديد البرامج الدراسية و الوسائل والأدوات الأخرى للتدريب.

*كفاءة وحركية الأساتذة من خلال التكوين.

*إعادة تنظيم مدة وشعب التعليم والتدريب.

ورد في تقرير القانون التوجيهي الجديد للتربية أن هذا الإصلاح يتميز عن الإصلاحات السابقة بما يلي:

-حصر مجاله في قطاع التربية (التحضيرية، التعليم القاعدي، التعليم الثانوي).

-تكييف النظام التربوي على التحولات المنجزة في اقتصاد السوق في مجتمع ديمقراطي.

-الإمكانية المتاحة للأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للقانون الخاصة لفتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار شروط تحددها الدولة.

-إدراج تعليم الأمازيغية لغة وطنية في نشاطات الإيقاظ وتعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة مع التراب الوطني.

-إدراج تعليم المعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين.

-الطابع الإلزامي لتعليم الرياضة منذ الدخول إلى المدرسة وحتى الخروج من التعليم الثانوي.

-صياغة حقوق وواجبات التلاميذ.

-تنظيم التعليم الأساسي الإجباري في التسع سنوات على شكل تعليم ابتدائي مدته 05 سنوات متبوعة بتعليم متوسط مدته 04 سنوات.

-تنظيم مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي كالتالي:

*مسلك أكاديمي يشمل شعب التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

*مسلك مهني يجمع التخصصات التكوين والتعليم المهنيين.

-إلغاء احتكار الدولة للكتاب المدرسي وإقامة نظام اعتماد الكتاب المدرسي.

-انتشار مرصد للتربية والتكوين.

-التكفل بالطفولة ما قبل التمدرس من أجل تعميم تدريجي للتربية التحضيرية ابتداء من سنة 2008 .